الأمم المتحدة

A/C.2/60/SR.16

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون

Distr.: General
9 December 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السادسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد كوديكا (نائب الرئيس) . . . . . (الجمهورية التشيكية)

المحتويات

البند ٥٤ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(أ) العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

(ج) الهجرة الدولية والتنمية (تابع)

(د) منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-57608 (A)

نظراً لغياب السيد والي (نيجيريا)، تولى الرئاسة السيد كوديلكا (الجمهورية التشيكية)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٥٤ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع) (A/60/111 و A/60/115)

(أ) العولمة والاعتماد المتبادل (تابع) (A/60/129 و A/60/322)

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع) (A/60/184)

(ج) الهجرة الدولية والتنمية (تابع) (A/60/205)

(د) منع مكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية (تابع) (A/60/157)

١ - **السيدة هو لغوين** (كولومبيا): قالت إن التحديات التي تطرحها الهجرة تشمل الاعتراف بالتنوع وقبوله هو والتكامل الاجتماعي والاقتصادي، وتنمية رأس المال البشري، ومعاملة التحويلات. وقالت إن بلدان الأصل والعبور والمقصد تتحمل مسؤولية مشتركة لكفالة احترام كرامة المهاجرين وأفراد أسرهم وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم. وينبغي للبلدان أن تتعاون بصفة عاجلة لكفالة معالجة وحل الجوانب السلبية للهجرة. ومن ثم فإن وفدها يؤكد تأييده لعقد مؤتمر دولي بشأن الهجرة، وإجراء حوار رفيع المستوى حول الموضوع، ومبادرة حكومة بيرو الداعية إلى تنظيم اجتماع إقليمي في نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

٢ - وقالت إن التحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى بلدان الأصل تكتسب أهمية متزايدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أقام أكثر من أربعة ملايين مواطن كولومبي في الخارج وأدت تحويلاتهم إلى تحريك الطلب الإجمالي والنشاط اقتصادي في كولومبيا. ويتوقف مدى استفادة التنمية الوطنية والاقتصادية من تدفقات الموارد هذه على إذا ما كانت هذه الموارد توجه نحو الأنشطة الإنتاجية.

٣ - وقالت إن بلادها قامت بتنفيذ استراتيجيات لدعم الروابط مع المجتمعات الكولومبية في الخارج وتيسير توجيه التحويلات نحو البلد ونحو الادخار والاستثمار. وقد أدت الإصلاحات الضريبية إلى القضاء على ٣ في المائة من الضريبة على التحويلات. وتجري الدراسات لتقييم أثر التحويلات على الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي في مختلف مناطق البلد، وتشترك كولومبيا في محافل بشأن الهجرة والتحويلات تحت إشراف صندوق الاستثمار المتعدد الأطراف لمصرف التنمية الأمريكي المشترك. ويعمل القطاع الكولومبي الخاص، تمشياً مع روح المسؤولية المشتركة، على تطوير شبكة تضامنية لتمكين الكولومبيين في الخارج والداخل من المساهمة في مشروعات محلية وإقليمية معينة تنطوي على أثر اجتماعي مرتفع.

٤ - **السيد سكيز – كلي** (غواتيمالا): تطرق أولاً إلى البند ٥٤ (د) من جدول الأعمال، وقال إن الفساد يمثل آفة متعددة الأوجه تتطلب اتباع نهج شامل وأن الذين يتلقون أو يطلبون أموالاً غير مشروعة مجرمون مثل الذين يعرضون الأموال أو يقبلونها. وأكد الأثر الشنيع للفساد على المجتمع ودور الجماعات القوية مثل الذين يشتركون في التهريب الدولي للمخدرات وفي الجريمة المنظمة. ويمكن أن تقوم هذه الجماعات في أسوأ الحالات باختطاف هياكل الدولة مما يقضي على الشرعية ويقوض المؤسسات، ومن ثم يعملون على تحويل الموارد وتأخير التنمية وتقويض مصداقية الحكومة

الديمقراطية. وقال إن التعاون الإقليمي والدولي أمر حاسم لتمكين الحكومات من وضع استراتيجيات مشتركة في محاربة الفساد. وتحقيقا لذلك، اتخذت بلاده خطوات سواء من أجل الامتثال لالتزاماتها الدولية أو الوفاء بالتزاماتها الوطنية، وخاصة في إطار الاتفاق المتعلق بإقامة سلام وطيد ودائم. وقال إن بلاده طرف في الاتفاقية المشتركة بين البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد وأنها في طريقها لكي تصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد تم إنشاء هيئات حكومية مختلفة، وتم اعتماد تشريعات وتم الأخذ بتدابير لرصد العمليات المالية، وتم إنشاء وحدة لمكافحة الفساد ووحدة للمراجعة الداخلية للحسابات.

٥ - وتطرق إلى البند ٥٤ (ج) من جدول الأعمال، ورحّب بجميع الأنشطة التي تزمع منظومة الأمم المتحدة القيام بها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لمعالجة قضية الهجرة. وفي هذا الصدد، ذكر أن مؤتمراً إقليمياً بشأن الهجرة قد اختتم أعماله في غواتيمالا في الأسبوع الماضي، وأعرب عن تقدير وفده للمبادرة المقدمة من حكومة بيرو لاستضافة مؤتمر دولي خاص بشأن الهجرة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وقال إن حكومته، تمشيا منها مع التزاماتها بحماية حقوق الإنسان وحقوق العمل للمهاجرين، تعمل مع المكسيك على مساعدة وحماية المهاجرين الغواتيماليين في الأراضي المكسيكية فضلاً عن المهاجرين من البلدان الأخرى الذين يمرون عبر غواتيمالا. وبالإضافة إلى ذلك، يتم النظر في مشروع قانون لمساعدة المهاجرين المقيمين في غواتيمالا والذين يستوفون بعض المعايير الأساسية.

٦ - وقال إن الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة المقترح أن يتم في عام ٢٠٠٦ ينبغي أن يوضح الكثير من الأسئلة وسوء الفهم فيما يتعلق بالقضية المعقَّدة المتصلة بالهجرة الدولية والتنمية، التي من الأمور الأساسية اتخاذ نهج شامل بشأنها.

٧ - **السيد هاكيت** (بربادوس): تحدث نيابة عن الدول الأعضاء في مجتمع الكاريبي (كاريكوم)، وقال إن تقرير الأمين العام بشأن البند ٥٤ (أ) من جدول الأعمال (A/60/322) يوفر أساساً جيداً لتقدُّم أعمال اللجنة الرامية إلى ترويض إمكانيات العولمة، وخاصة من أجل جعل الأسواق العالمية تعمل من أجل الفقراء. ويتمثل التحدي الرئيسي في تمكين البلدان النامية للاستفادة على نحو جدي من اندماجها في الاقتصاد العالمي وتحقيق نمو اقتصادي، ليس بوصفه غاية في ذاته وإنما كوسيلة لتوليد تحسينات هامة وموزعة بالتساوي في ظروف معيشة شعوبها.

٨ - وقال إنه مع تكثيف العولمة، واجهت الاقتصادات الصغيرة لبلدان ''الكاريكوم'' مشكلات خطيرة تتعلق بالتكيُّف وذلك نظرا لحجمها. وفي هذا الصدد، استرعى الانتباه إلى مختلف الاضطرابات والتحديات التي كان لها تأثير على تجارة صادراتها التقليدية في الموز والسكر. وعلى الرغم من أن العولمة سوف تستمر في خلق كل من الفرص والمخاطر، فإنه من الممكن تحقيق منافع كبيرة من التجارة، وخاصة مع التكنولوجيا والدراية الفنية القائمة. وعلى نحو ما جاء في الفقرة ٦٦ من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعير اهتماما خاصا إلى الاحتياجات الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة وأوجه ضعف هذه الدول وهذه الفئة تشمل بلدان ''الكاريكوم''.

٩ - وقال إن المؤسسات القوية والجيدة الأداء والتكيُّف تساعد في خلق بيئة تمكينية يمكن أن تعمل على تسهيل العولمة. غير أن التحديات الهيكلية الوطنية والإقليمية الكامنة تحول دون الاندماج الناجح للبلدان النامية في الاقتصاد العالمي. ومن ثم فإن مجتمع الكاريبي ''الكاريكوم'' يحث على قدر أكبر من الاعتراف في عملية صنع القرار بحقيقة، أن التكامل الاقتصادي العالمي ينطوي على آثار مختلفة بالنسبة للدول المختلفة، وأن الدول الجزرية الصغيرة تحتاج إلى نظرة

خاصة. وأن تقديم الدعم في مجالات التجارة، والهجرة، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا، سوف تقابل بالترحيب بصفة خاصة.

١٠ - قال إن التقرير الوارد في الوثيقة A/60/322 يبالغ في تأكيد دور الأسواق في تحقيق التكامل الاقتصادي الناجح. وأضاف أن ''الكاريكوم'' تؤيد استراتيجيات النمو المرنة، وزيادة مكانة السياسة واستقلالها، وتؤكد أهمية تعزيز قدرة المؤسسات المحلية النظامية وغير النظامية للوفاء بإملاءات الاقتصاد العالمي، مع التركيز على النمو المساند للفقراء والتنمية المستدامة.

١١ - وقال إن الدول الأعضاء في مجتمع ''الكاريكوم'' تدعو إلى المزيد من التعاون الدولي من أجل تنفيذ إستراتيجية موريشيوس، وخاصة عن طريق النهوض بالتجارة الدولية باعتبارها محركا للتنمية، وقبول مبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية في منظمة التجارة العالمية وفي الترتيبات الإقليمية الأخرى، وتنسيق قواعد التجارة العالمية بحيث تتمشى مع تعزيز التنمية البشرية المستدامة، والتأكيد على نطاق أوسع على السياحة والخدمات المالية، وخاصة مع احترام التجارة العادلة والتنافسية، وتعزيز الظروف المفضية إلى زيادة الإنتاجية وتوليد النمو الاقتصادي وتعزيز إنشاء فرص العمل.

١٢ - وتطرق إلى البند ٥٤ (د) من جدول الأعمال، وقال إن تحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع ينطوي على أثر سلبي على التوسع المشروع في الأعمال، ومن ثم فهو يمنع الاستثمار الأجنبي المباشر. وقال إن غسيل الأموال يزيد من الفقر ويعزز الجريمة ويُسهل من الإرهاب. وأضاف أن عددا من الدول الأعضاء في ''الكاريكوم'' صدّقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والدول الأخرى إما أنها أظهرت استعدادها للقيام بذلك أو أنها بدأت في اتخاذ استعدادات لاستكمال العملية.

١٣ - وقال إنه على الرغم من العبء المالي المتضمن في مكافحة الفساد، فإن الدول الأعضاء في ''الكاريكوم'' سوف تواصل العمل عن كثب مع وحدات الاستخبارات المالية المناظرة في المجتمع الدولي من أجل محاربة جميع أشكال الفساد والأعمال غير المشروعة.

١٤ - **السيدة انتيريانو** (السلفادور): تطرقت في البداية إلى البند ٥٤ (ب) من جدول الأعمال، وقالت إنه من الأمور الأساسية لتعزيز بناء القدرة في ميدان العلم والتكنولوجيا في البلدان النامية وتسهيل وصولها إلى التكنولوجيا، وخاصة تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وهذه الأدوات مطلوبة من أجل تعزيز المنافسة لدى البلدان النامية ومساعدتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وباعتبار الدور الرئيسي للتعليم في تعزيز التقدم في هذه المجالات، فإن وزارة التعليم في بلادها أطلقت برنامجا لتوفير الأدوات التكنولوجية اللازمة لتعزيز التحصيل الأكاديمي.

١٥ - وبالنسبة للبند ٥٤ (ج) من جدول الأعمال، قالت إن وفدها يرحّب بالبيان المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية والوارد في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وقالت إن الأمر يحتاج إلى اتباع نهج شامل إزاء الموضوع، يتناول أثر الهجرة وعلاقتها بالتنمية، مع التركيز على المرأة التي تهاجر والمرأة التي تظل في بلدها الأصلي.

١٦ - وعلى الرغم من أن تحويلات المهاجرين مهمة للغاية لعائلاتهم، فإنه ينبغي عدم اعتبارها بالمرة بديلاً للمساعدة الإنمائية الرسمية. وقالت إن بلادها اتخذت خطوات لتيسير نقل التحويلات وتوجيهها بدرجة أكبر نحو الادخار وليس الإنفاق، وذلك من أجل زيادة قيمتها لدى الأسر. وقامت أيضا بالتوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

١٧ - وقالت إن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة والمقرر عقده في عام ٢٠٠٦ ينبغي أن يقدم رؤية نافذة بشأن الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية بغية تحديد طرق تعظيم فوائد التنمية. وينبغي أيضا أن يشجع على الحوار والتعاون المستمرين فيما بين البلدان الأصلية وبلدان العبور والبلدان المتلقية. وينبغي لشُعبة السكان أن تجري مناقشات لتنسيق الأنشطة المتعلقة بالهجرة الدولية وتزويد البلدان المشاركة بمدخلات مفيدة تتعلق بالحوار الرفيع المستوى، وينبغي للبلدان أن تتقاسم خبراتها بشأن الموضوع.

١٨ - **السيدة بوزان دى سينيس** (أوروغواي): قالت إن المعرفة مركزَّة في العالم المتقدم النمو لأن الوصول إلى الابتكارات التكنولوجية يتعلق بمستوى الدخل. غير أن هذا الاتجاه يمكن أن ينعكس، وذلك بتزويد الناس بأدوات أفضل للنمو والتنمية. ويتمثل إحدى هذه الأدوات في التكنولوجيا الحيوية بالأمم المتحدة. وقد ظلت أوروغواي لمدة ١٠ سنوات تعمل مع أحد أعضاء التكنولوجيا الحيوية بالأمم المتحدة، وهو المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية، الذي عرض تدريبا تقنيا وتمويل مشاريع بحثية على كل من الصعيدين الوطني والأمريكي اللاتيني. وينبغي توفير موارد كافية لأنشطة المركز الكثيرة في ميادين الصحة والتغذية والتنمية الصناعية والحماية البيئية وحماية الطاقة والهندسة الجزيئية والبيولوجيا الجزيئية.

١٩ - وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تعهد رؤساء الدول والحكومات بمساعدة البلدان النامية على الاستفادة من نواحي التقدم العلمي والتكنولوجي، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وينبغي بذل كل جهود للاهتداء إلى طرق لتحسين وتعزيز الآليات القائمة لتسهيل إمكانية وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيا والتنمية. وينبغي أن يعزز هذا الالتزام أيضا أعمال المرحلة الثانية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات والمقرر عقده في تونس قريباً.

٢٠ - **السيد عبد السلام** (السودان): قال إن السودان تعلق أهمية خاصة، على الزراعة والأغذية من بين الكثير من الموضوعات التي يشملها تقرير الأمين العام بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (A/50/184) حيث أن اقتصادها يقوم على الزراعة. وتبعث أعمال المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية على الامتنان، وقال إن السودان يعتزم تكثيف التعاون مع المركز بغية تعزيز تنميته وتحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية.

٢١ - **السيدة غوناسيكيرا** (سري لانكا): حذرت من اتباع نهج مقياس واحد يناسب الجميع ''من أجل إدماج البلدان في الاقتصاد العالمي، ولاحظت أن الحواجز التجارية، مع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، ما زالت تعترض طريق صادرات البلدان النامية العاملة على فتح الطريق أمام اقتصاداتها.

٢٢ - وأكدت أهمية التعاون الدولي بشأن قضايا الهجرة بغية كفالة الحركة الإنسانية والفعالة للشعوب عبر الحدود، وحثت الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد على أن تصبح أطرافا في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٢٣ - وقالت إن التحويلات، باعتبارها مصدرا هاما للنقد الأجنبي بالنسبة لكثير من البلدان النامية، تساعد على موازنة العجز التجاري في حساباتها الجارية، وتنطوي على تأثير مباشر وفوري على المجتمعات المستفيدة. وإدراكا منها لأن جزءا كبيرا من تحويلات العاملين ما زال يدخل البلد من خلال قنوات غير رسمية وعرضة لسوء الاستخدام من جانب الإرهابيين والعناصر الإجرامية الأخرى، فقد عملت البنوك الحكومية في سري لانكا على توسيع شبكة فروعها في أنحاء

البلد. وتعمل الحكومة على تشجيع الاستثمار والتخطيط المالي الطويل الأجل فيما بين العمال المهاجرين العائدين بأن تعرض عليهم مجموعة من المشاريع الائتمانية، وقامت البنوك الحكومية برفع أسعار الفائدة لحسابات النقد الأجنبي وفوائد القروض الأخرى لتشجيع الادخار. وقالت إن الهجرة ساهمت كثيرا في تخفيض حدة العمالة والفقر في سري لانكا، وخاصة في المناطق الريفية، وعمل المهاجرين العائدين على ضخ المعرفة والمهارات والتكنولوجيا في المجتمع.

٢٤ - ورحّبت بالحوار الرفيع المستوى القادم بشأن الهجرة والتنمية، وقالت إن الوقت قد حان لإدراج الهجرة وسياستها في جدول أعمال الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، لاحظت الإمكانيات غير المطروقة لسياسة المنظمة الدولية للهجرة ومناقشاتها النظرية ونتائج اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية.

٢٥ - وقالت إن نتائج مؤتمر القمة العالمي أكدت أهمية العلم والتكنولوجيا وتسخيرهما لتحقيق أهداف التنمية، والحاجة إلى الدعم الدولي لمساعدة البلدان النامية على الاستفادة من أوجه التقدّم التكنولوجي وتعزيز قدرتها الإنتاجية.

٢٦ - وقالت إن سري لانكا صدّقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتعلّق أهمية كبيرة على سريانها الوشيك. وشعوراً منها بالقلق إزاء النتائج الخطيرة للفساد على كل من الاقتصادات والسياسات في أنحاء العالم، فإنها تلتزم التزاما قويا بمحاربة الفساد. وقالت إن بلدها وقّع أيضا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وتحاول سري لانكا، داخليا، أن تعزز فاعلية عملية قضائها الجنائي عن طريق تعزيز قوانينها الوطنية المتعلقة بالتحقيقات والمحاكمات. غير أن محاربة الفساد تتطلب ليس فقط إجراءات من فرادى الحكومات وإنما تتطلب تعاونا دوليا أيضا.

٢٧ - **السيد العتبة** (قطر): قال إن اتباع نهج مقياس واحد يناسب الجميع ''من أجل التنمية، مع الاعتماد المفرط على آلية السوق وتقليل دور الدولة، أمر غير كافٍ لمواجهة تحديات التنمية في عالم تسوده العولمة. وينبغي أن تعكس السياسات التجارية واستراتيجيات التنمية المصالح والإمكانيات القطرية الوطنية المحددة. وقال إن البلدان النامية بحاجة إلى فسحة من السياسة إزاء الالتزامات الدولية التي تم التعهد بها في مجالات التجارة والاستثمار والسياسة الصناعية، وخاصة في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية، في علاقاتها مع المؤسسات المالية الدولية وفيما يتعلق بالشروط الملحقة بالتمويل الرسمي وبرامج التكييف والإعفاء من الديون.

٢٨ - ورحّب بتقرير الأمين العام بشأن بناء المؤسسات (A/60/322)، حيث أن الدلائل تشير إلى أن المؤسسات الضعيفة مسؤولة بدرجة ما عن الأداء الاقتصادي الهزيل للبلدان النامية. وأعرب عن تقدير وفده للنهج العريض المتبع في التقرير إزاء المسألة. وقال إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية سوف يتطلب دعما مؤسسيا قويا للأنشطة الاقتصادية وتوسط المصالح المتعارضة في عملية التنمية. وقال إن البلدان النامية، في محاولتها لإعادة بناء اقتصاداتها وإصلاحها، تواجه عرقلة نتيجة لحجم أسواقها وعدم كفاية تدفق المعلومات مما يمنع أسواقها من أن تعمل كما هو متوقع. ومن ثم فإن دور الحكومات والمؤسسات حاسم.

٢٩ - وأضافت أنه من الضروري وجود مؤسسات قوية وفعالة للنهوض بالنشاط الاقتصادي والتنمية من أجل تحقيق القضاء على الفقر والتنمية المستدامة. ويوافق وفده، إلى حد ما، على أن الاختلافات المؤسسية فيما بين البلدان مسؤولة

جزئيا عن الاختلافات في الدخل ومستويات المعيشة. وعلى المؤسسات أن تستجيب للحاجات الخاصة لدى البلدان ولاحتياجات الفقراء. وينبغي لها أن تحقق التماسك وليس الفرقة.

٣٠ - وقال إن وفده يؤيد بالكامل التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. وقد يكون من الضروري متابعة التقرير بإجراء مناقشات مركّزة بمعرفة مختلف كيانات الأمم المتحدة.

٣١ - **السيد الساكر** (النرويج): رحّب بالتقرير ذي الوجهة العملية الصادر عن اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية، والأفق العريض والطويل الأجل لتوصياته. ويمكن أن يؤدي التنسيق الأفضل فيما بين مختلف المنظمات التي تعالج مسألة الهجرة الدولية، إلى زيادة فعالية واتساق السياسة، فضلاً عن تجميع الخبرات وتبادلها. وفي متابعة التقرير على الصعيد الوطني، فإنه سيعطي الأولوية إلى تنفيذ التوصية المتعلقة بالتماسك والتنسيق.

٣٢ - وثمة حاجة إلى قدر أكبر من التركيز على دور التحويلات وإن التأكيد من جانب البنك الدولي على المسألة موضع ترحيب. ومن الواضح، أن هناك نطاقا من التوافق بين الأمم المتحدة والبنك الدولي في هذا الشأن، بل وربما من أجل حوار مكثّف ومطرد بين الشمال والجنوب بشأن الهجرة. وينبغي أن تأخذ متابعة التقرير في اعتبارها نهجاً عريضا تجاه الهجرة والمسائل المتصلة بها. ومن الممكن أن يمثل مرفق الهجرة العالمية الذي اقترحه التقرير خطوة نحو كفالة الترابط.

٣٣ - وفي ختام كلمته أعلن أن وفده يتفق بصفة عامة مع أحكام الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة والتنمية خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

٣٤ - **السيد ماسيو** (المكسيك): قال إن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية، يهيئ فرصة للأمم المتحدة للبحث عن طرق لتعظيم الفوائد الإنمائية التي تحققها الهجرة للبلدان الأصية وبلدان العبور وبلدان المقصد. وسوف تقوم الدول الأعضاء بمناقشة جميع جوانب الهجرة الدولية والتنمية خلال الاجتماع وينبغي اتخاذ ترتيبات تنظيمية في هذا الشأن.

٣٥ - وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أكد من جديد رؤساء الدول والحكومات عزمهم على كفالة احترام حقوق الإنسان لدى المهاجرين وحمايتها، ولدى العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وسوف يتيح الحوار الرفيع المستوى منتدى لمناقشة التدابير المتخذة في هذا المجال وبحث الطرق الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي.

٣٦ - وفي نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (A/60/L.1)، اعترف رؤساء الدول والحكومات بالحاجة إلى تخفيض تكاليف التحويل بالنسبة لتحويلات المهاجرين. وسوف يكون الحوار الرفيع المستوى بمثابة مناسبة للبلدان لأن تتبادل خبراتها الناجحة وأن تحدد التدابير العالمية لتعظيم الأثر الإيجابي للتحويلات على أسر العمال المهاجرين، وما من شك في أن التوصيات الواردة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية، سوف تسهم في المناقشات والاجتماعات الأخرى المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية.

٣٧ - وبينما أعلن اتفاقه مع عدد من الوفود بشأن أهمية الآليات الثنائية والإقليمية التي تعالج مسألة الهجرة، قال إن المكسيك تعتقد أن الهجرة الدولية وروابطها مع التنمية تستحق ايضا أن يتم بحثها من وجهة نظر أوسع. ومن شأن الحوار الرفيع المستوى أن يشكل خطوة أولى نحو القرارات العالمية المتعلقة بالهجرة على أعلى مستوى.

٣٨ - **السيدة أوغو** (نيجيريا): قالت إن المشتركين في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ قد التزموا بتعزيز تنمية القطاعات المنتجة للبلدان النامية وذلك لتمكينها من المشاركة بقدر أكبر من الفاعلية في عملية العولمة وتحقيق منافع منها. غير أن العولمة لا تقدم منافع متساوية للجميع.

٣٩ - وأكدت على الروابط القائمة بين المسائل المتعلقة بسياسة الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة، وأشارت إلى تقرير الأمين العام (A/60/163) الذي كشف أن صافي تحويل الموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو بلغ ما يقدر بنحو ٣٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٤. وقد أسفر ذلك الانحراف عن تخفيض في الموارد المتاحة للاستهلاك المحلي والاستثمار، ويمكن أن يعزى إلى إصلاحات السوق وإلى التحرير المفرط للتجارة العالمية وإلى الالتزامات الخارجية المتعلقة بخدمة الديون. وقد هبطت الجهود الرامية إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك سنوات من التجريب القائم على إدخال إصلاحات اقتصادية وسياسية، إلى ما دون المتوقع، وخاصة في أفريقيا. وينبغي أن تعزز إمكانية المحاسبة والشفافية، من بين عوامل أخرى، تشغيل جميع المؤسسات.

٤٠ - ويمكن كفالة التنمية المستدامة إذا كانت هناك ملكية ثابتة تأخذ في الاعتبار الظروف والأولويات والاحتياجات الوطنية. وظاهرة ''التأمين الذاتي'' من خلال تراكم الاحتياطيات الأجنبية بمعرفة كثير من البلدان النامية، تدعو إلى تعزيز الهندسة المالية الدولية لمنع الأزمات المالية وإدارتها على نحو أفضل، وهو ما ينبغي بدوره أن يكفل الاستقرار والسياسات التنظيمية المطلوبة لتخفيف أثر الصدمات الاقتصادية القليلة على البلدان النامية.

٤١ - وأضافت أن نيجيريا عاقدة العزم على اتباع أهداف محددة في استراتيجيتها الوطنية المتعلقة بتنمية التمكين الاقتصادي، وهي إطار شامل لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٤٢ - وأضافت أن هناك حاجة إلى مستويات أكثر عدلاً للمنافسة فيما بين شركاء غير متساوين. وينبغي أن تعيد جولة الدوحة تأكيد مبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية للعالم النامي ككل. ويتطلب الأمر إجراءً متضافراً لكفالة تمثيل البلدان النامية في المؤسسات المالية والتجارية الدولية، وفي إدارة دولية أقوى، وفي إضفاء صفة الديمقراطية على المؤسسات المتعددة الأطراف.

٤٣ - واقتناعا منها بأن العلم والتكنولوجيا عاملان رئيسيان من أجل تحقيق التنمية المستدامة، أنشأت نيجيريا وكالة وطنية لتطوير تكنولوجيا المعلومات. وقالت إنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو والنامية أن تتعاون في هذا المجال وتعمل على تخفيض العقبات الناشئة عن الجوانب المتعلقة بالتجارة لحقوق الملكية الدولية، والتي تعيق نقل التكنولوجيا بشروط ميسورة ومتبادلة المنفعة.

٤٤ - وقالت إن الهجرة لا تنطوي فحسب على حركة بين بلدان الجنوب والشمال وإنما أيضا على حركة كبيرة بين بلدان الجنوب أنفسها. وقد حقق كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية منافع هائلة من الهجرة ومن المصلحة الجماعية تقدير العلاقة المتشابكة بين الهجرة والتنمية. وينبغي للدول الأعضاء، في الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية في عام ٢٠٠٦، أن تتوصل إلى توافق في الرأي حول الحاجة إلى تعظيم فوائد الهجرة وتقليل الآثار السلبية للهجرة. وينبغي لأي حوار بشأن دور الهجرة في عملية التنمية أن يعالج أيضا مسائل مثل المعاملة التفضيلية للمهاجرين، وفقدان المهارات النوعية في البلدان الأم وعوامل ''الشد والجذب'' في الهجرة الدولية.

٤٥ - وتؤكد نيجيريا من جديد على التزامها باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأنشأت لجنتين لمعالجة الجرائم المالية وممارسات الفساد. ولأول مرة في تاريخها الديمقراطي تتهم كبار المسؤولين بالفساد. ودعت إلى قيام تعاون دولي في هذا المجال وامتدحت حكومة سويسرا لإعادتها الأموال التي سلبت من الخزانة النيجيرية. ودعت الدول الأعضاء الأخرى إلى التعاون في إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية كإثبات لالتزامها بمحاربة الفساد. وقالت إنه من مصلحة المجتمع الدولي الطويلة الأجل أن يتعاون في تقاسم المعلومات، وبناء القدرات على التحقيق والمقاضاة وإنفاذ القوانين، والتعاون في التدابير الوقائية. وتؤيد نيجيريا أيضاً الدليل التشريعي الملحق باتفاقية مكافحة الفساد التي أعدها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتحث جميع الدول الأعضاء التي لم تصدّق بعد على الاتفاقية على أن تفعل ذلك.

٤٦ - **السيد فيليب** (المراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي): أشار إلى التقرير الأخير الصادر عن اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية، وقال إنه يتفق مع الملاحظة القائلة بأن الهجرة قد أثبتت أنها قضية متفجرة سياسيا في عدد كبير من البلدان، إلى حد أنها تحدد نتائج عدة انتخابات. وفي جمعية الاتحاد الثالثة عشرة بعد المائة، تم اتخاذ قرار بشأن تقرير أعده اثنان من البرلمانيين أحدهما من المكسيك والآخر من سويسرا، بشرط واحد هو أن يرفق به عدد من التحفظات.

٤٧ - وقال إن أعدادا من البرلمانيين كانوا في طليعة المناقشة، وذلك لأن مسألة المهاجرين أصبحت عاملاً سياسياً بارزاً في أنحاء العالم. ويدعى البرلمانيون بانتظام إلى إصدار تشريعات بشأن أمور مثل قانون الهجرة وحقوق الرفاهية بالنسبة للمهاجرين. وكانت قضايا مثل كراهية الأجانب والاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين تحتل جدول أعمالهم بانتظام. وإضافة للمزيد من التعقيد، أصبحت البلدان مرسلة ومتلقية في الوقت نفسه للمهاجرين، فضلاً عن أنها أصبحت بلدانا للعبور، حتى أن جميع جوانب المعادلة أصبحت في أغلب الأحيان مطروحة للمعالجة في وقت واحد على الصعيد الوطني وما برز بوضوح من النقاش هو حاجة البرلمانيين إلى القيام بدور نشط في إثارة الوعي بالكثير من تحديات الهجرة ضمن دوائرهم الانتخابية والسكان بصفة عامة.

٤٨ - وقد تركز القرار الذي تم اتخاذه في الجمعية الثالثة عشرة بعد المائة على تحديد الأسباب الداعية إلى الهجرة والطرق التي يمكن بها منع الهجرة الاضطرارية. ومن ثم يعمل الاتحاد على وضع مشروعات لتقديم المساعدة التقنية وعقد الحلقات الدراسية وإصدار المنشورات بغية دعم تعزيز المؤسسات الديمقراطية والتنظيم الجيد، وعلى الجانب الاقتصادي، تم تخصيص جهوده في المقام الأول لتعزيز قيام علاقات تجارية عادلة بحيث يمكن للعمال في البلدان النامية أن يحققوا حياة كريمة ويمكن للحكومات أن تعزز شبكاتها للأمن الاجتماعي.

٤٩ - ونظرا لتزايد تأنيث الهجرة، فإنه ينبغي تصميم نهج جديدة للسياسة العامة من أجل معالجة الظروف المعينة المتعلقة بالمرأة المهاجرة والأطفال المهاجرين. وقام الاتحاد مؤخرا بنشر كتيب للبرلمانيين بشأن محاربة الاتجار بالأطفال، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). ونوه القرار أيضا بالحاجة إلى تماسك السياسة العامة، نظرا لأن الأبعاد المتعددة للهجرة تسفر في أغلب الأحيان عن قوانين ولوائح متعارضة. وللحفاظ على الوضوح الفكري والنظام العملي، ينبغي تنسيق السياسات المتعلقة بالهجرة على الصعيد الوطني بين الوزارات المختصة وغيرها من الهيئات والوكالات الحكومية.

٥٠ - وقال إن الهجرة تمثل مسألة متطورة تتطلب اختيارات صعبة يقوم البرلمانيون، بالتشاور مع دوائرهم الانتخابية، على أن يعالجوها على نحو مثالي. ومن ثم ينبغي أن ينظر إليهم على أنهم شركاء رئيسيون في تنفيذ الحلول. ومما يدعو إلى تشجيع الاتحاد ذلك التعاون الذي تم تطويره مع اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية بغية إضفاء بُعد برلماني على العملية. ويتطلع الاتحاد إلى الحوار الرفيع المستوى في عام ٢٠٠٦ بوصفه مناسبة لتعزيز هذا الأمر.

٥١ - **السيد جومو** (الأمين العام المساعد لشؤون التنمية الاقتصادية): رد على التعليقات بشأن تقرير الأمين العام حول العولمة والاعتماد المتبادل (A/60/322) وقال إن التقرير لا ينطوي على تحليل شامل لمسألة المؤسسات وأهميتها للاندماج المفيد في الاقتصاد العالمي. كما أنه لا يقصد به أن يقدم مقترحات لاتخاذ إجراءات معينة في مجالات تعالجها الجمعية العامة في إطار بنود أخرى من بنود جدول الأعمال. وهو في أحسن الأحوال مسعى لاستكشاف المزيد من المسألة المتعلقة بما المقصود على وجه التحديد بالمؤسسات وكيفية بناء هذه المؤسسات، مع أخذ الاحتياجات المحددة لكل بلد في الاعتبار.

٥٢ - وبالنسبة لمسألة المؤسسات من أجل التشغيل الفعّال للأسواق، فإن التقرير يكتفي بمجرد تحديد طابع هذا التحدي ولا يحث الدول النامية على بناء المؤسسات بمعزل عن أولوياتها الاجتماعية أو البيئية أو على حساب هذه الأولويات. وهو يشير إلى أن الترتيبات المؤسسية الداعمة قد تتفاوت باعتبار مستوى التنمية والأُطر الوطنية والإقليمية الخاصة.

٥٣ - وقال إن البلدان تحتاج إلى المؤسسات ليس فقط من أجل دعم الأسواق وإنما أيضا للتخفيف من أثر الأسواق المفتوحة والحرة. وعلى الرغم من أن تحرير التجارة يحقق منافع، فإنه ينطوي أيضا على تكاليف من حيث فقدان الإيرادات الناجم عن التعريفات الجمركية أو فقدان فرص العمل. وبالمثل، إذا فقدت أقل البلدان نموا أفضليتها التجارية، فإن الأمر يحتاج إلى ترتيبات مؤسسية لمعالجة التحدي. غير أن التقرير لا يوصي بأي نوع محدَّد من المؤسسات.

٥٤ - ويدعو التقرير إلى إقامة حيِّز للسياسة ويؤكد أن الأشكال المؤسسية، سواء كانت عامة أو خاصة، رسمية أو غير رسمية، لا يمكن جمعها وتوزيعها باعتبارها حلا يأخذ شكل ''أمر واحد يناسب الجميع''. وينبغي تزويد البلدان النامية بالحيِّز والاستقلال اللازم للتجربة ووضع ابتكارات مؤسسية تناسب احتياجاتها على أفضل وجه.

٥٥ - ومن الأمور الأساسية التي يتطلبها بناء مؤسسات فعّالة، الموارد البشرية والمرافق الأساسية والمهارات الإدارية، وقد تم الاعتراف كما ينبغي بمسألة بناء المؤسسات في التقرير. وقد طلبت البلدان النامية على وجه التحديد أن تكون ''التنمية المؤسسية'' عاملاً محوريا من عوامل الدعم المقدم من شركاء التنمية. والحاجة إلى تقوية صوت ومشاركة البلدان النامية في اتخاذ القرار قد تم تأكيدها هي والحاجة إلى التماسك المؤسسي العالمي في التجارة والمالية والاستثمار والتكنولوجيا.

٥٦ - ولم يصدر التقرير أي توصيات عملية لأن المتطلبات المؤسسية تتفاوت من بلد لآخر. بل إنه يسعى إلى تقديم مجموعة تحريضية من القضايا التي يمكن متابعتها على أساس ''حالة حالة''. وقد انعكس ذلك في التوصية (ح) بشأن الاجتماعات على مستوى الخبراء التي تتيح للبلدان فرصة العمل مع شركاء إنمائيين مختلفين بشأن أمور مفصلة حسب احتياجاتها.

٥٧ - **السيدة زلوتنيك** (مديرة شعبة السكان): رحّبت بالردود الوطنية على التقرير والواردة في الوثيقة A/60/205،

وبتوصيات اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية واقتراحات أعضاء اللجنة بشأن الأعمال التحضيرية للحوار الرفيع المستوى. وقالت إن الشعبة قامت بنشر تحليل لنتائج المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية في إطار توصيات اللجنة العالمية، وسوف تضطلع بدراسات مماثلة بشأن مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى في التسعينات من القرن الماضي. وسوف يتم توفير هذه المدخلات والمساعدات الأخرى للوفود المهتمة بالأمر خلال المرحلة التحضيرية.

٥٨ - **السيدة دي وينتر** (مسؤولة البرامج في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة): قالت إنه لدى مناقشة تقرير الأمين العام بشأن منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية (A/60/157)، اعترفت عدة وفود بأن الفساد ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية معقَّدة تمس كل جانب من جوانب المجتمع. وهي تتسبب في قلة الاستثمارات أو حتى في الاستثمار السالب، مع ما ينطوي عليه ذلك من آثار كثيرة طويلة المدى، بما في ذلك الاستقطاب الاجتماعي ونقص احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والممارسات غير الديمقراطية وصرف وجهة الأموال التي يقصد بها التنمية والخدمات الأساسية.

٥٩ -وقالت إن الحلقات الدراسية الإقليمية للتدريب التي ينظمها المكتب، مع بعض الحلقات الدراسية الإقليمية السابقة للتصديق التي ذكرتها في بيانها الاستهلالي، ينبغي أن تساعد القائمين بالادعاء على القيام بإعادة الأصول، وهذا مبدأ أساسي من مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.